

**No. 53177\***

---

**Republic of Korea  
and  
Qatar**

**Convention between the Government of the Republic of Korea and the Government of the State of Qatar for the avoidance of double taxation and the prevention of fiscal evasion with respect to taxes on income (with protocol). Doha, 27 March 2007**

**Entry into force:** *15 April 2009, in accordance with article 27*

**Authentic texts:** *Arabic, English and Korean*

**Registration with the Secretariat of the United Nations:** *Republic of Korea, 8 December 2015*

*\*No UNTS volume number has yet been determined for this record. The Text(s) reproduced below, if attached, are the authentic texts of the agreement /action attachment as submitted for registration and publication to the Secretariat. For ease of reference they were sequentially paginated. Translations, if attached, are not final and are provided for information only.*

---

**République de Corée  
et  
Qatar**

**Convention entre le Gouvernement de la République de Corée et le Gouvernement de l'État du Qatar tendant à éviter la double imposition et à prévenir l'évasion fiscale en matière d'impôts sur le revenu (avec protocole). Doha, 27 mars 2007**

**Entrée en vigueur :** *15 avril 2009, conformément à l'article 27*

**Textes authentiques :** *arabe, anglais et coréen*

**Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies :** *République de Corée, 8 décembre 2015*

*\*Le numéro de volume RTNU n'a pas encore été établi pour ce dossier. Les textes reproduits ci-dessous, s'ils sont disponibles, sont les textes authentiques de l'accord/pièce jointe d'action tel que soumises pour l'enregistrement et publication au Secrétariat. Pour référence, ils ont été présentés sous forme de la pagination consécutive. Les traductions, s'ils sont inclus, ne sont pas en form finale et sont fournies uniquement à titre d'information.*

مع أشخاص مشتركين أو مرتبطين به، بصفه مباشرة أو غير مباشرة (٢٥%) من إجمالي الأسهم التي أصدرتها الشركة .

وفي حال الاختلاف في وجهات النظر في تطبيق هذا الحكم، يحق للدولتين المتعاقدتين الرجوع إلى إجراءات الثنائية المتفق عليها لحل الاختلاف.

٦- بالإشارة إلى الفقرة (٣) من المادة (٢٢)

فيما يتعلق بالفقرة (٣) من المادة (٢٢)، تم التفاهم على أنه بعد انقضاء مدة العشر سنوات، فإن السلطات المختصة في كلتا الدولتين المتعاقدتين يمكنها تمديد المدة من خلال الاتفاق المشترك.

٧- بالإشارة إلى المادة (٢٣)

تم التفاهم على أن إعفاء القطريين ومواطني دول مجلس التعاون الخليجي من الضريبة وفقاً للقانون المحلي القطري لن ينظر إليه كتمييز تحت المادة (٢٣) من الاتفاقية.

إشهاداً بذلك فقد وقع الأشخاص المخولين قانوناً من قبل حكومتيهما والمذكورين أدناه على هذا البروتوكول.

حرر هذا البروتوكول من نسختين أصليتين ووقع في مدينة الدوحة بتاريخ ٢٧ مارس ٢٠٠٧ باللغات العربية والكورية والإنجليزية و يكون لكل نص نفس الحجية. وفي حال ظهور أي اختلاف يعتد بالنص الإنجليزي.

عن حكومة دولة قطر



عن حكومة جمهورية كوريا



### ٣- بالإشارة إلى الفقرة (٣) من المادة (٧)

فيما يتعلق بالفقرة (٣) من المادة (٧)، تم التفاهم على أن التكاليف المبذولة لأغراض المنشأة الدائمة تخصم وفقاً لأحكام القانون الداخلي للدولة المتعاقدة التي توجد فيها المنشأة الدائمة، وأنه إذا اعتمدت قطر بموجب اتفاقية بين قطر ودولة ثالثة، مجال خصم فيما يتعلق بخصم التكاليف المذكورة أعلاه يكون أوسع من المجال الوارد في أحكام القانون الداخلي الساري المفعول في دولة قطر في تاريخ توقيع هذه الاتفاقية، فإن للجهات المختصة في كلتا الدولتين المتعاقبتين تتشاور فيما بينها لتحديد تطبيق مجال الخصم الوارد في تلك الاتفاقية وذلك لأغراض هذه الاتفاقية. وفي حالة تباين وجهات النظر يمكن تسوية ذلك من خلال الاتفاق المشترك.

### ٤- بالإشارة إلى المواد ١٠، ١١، ١٢، ١٣، و ٢١

تم التفاهم على أن أحكام هذه المواد لا تنطبق إذا كان الغرض الرئيسي أو أحد الأغراض الرئيسية لأي شخص معني بإيجاد أو التنازل عن الحقوق التي تدفع عنها ضريبة الدخل هو الاستفادة من هذه المواد من خلال وإيجاد تلك الحقوق أو التنازل عنها.

### ٥- بالإشارة إلى المادة (١٣)

تم الاتفاق على أنه إذا تضمنت اتفاقية بين قطر وأي دولة ثالثة عضو في منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي أحكاماً تسمح بفرض الضريبة من قبل دولة المصدر على المكاسب الناشئة عن التصرف في الأسهم التي تشكل جزء من حصة مهمة في شركة فإن السلطات المختصة في كلتا الدولتين المتعاقبتين تتشاور فيما بينها لتقرر تضمين الأحكام التالية في هذه الاتفاقية أم لا، وتطبيقها من تاريخ دخول الاتفاقية المعنية حيز النفاذ:

يجوز أن "تخضع الأرباح الناتجة عن التصرف في أسهم تمثل جزء من حصة مهمة في رأس مال شركة مقيمة في دولة متعاقدة للضريبة في تلك الدولة ووفقاً لقوانين تلك الدولة. ولأغراض هذه الفقرة تعتبر الحصة المهمة أنها موجودة إذا كان المتصرف يمتلك، بمفرده أو

## برنوكول

### تمهيد

عند التوقيع على هذه الاتفاقية لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي والمتعلقة بالضرائب على الدخل، في هذا اليوم والمبرمة بين حكومتي دولة قطر وجمهورية كوريا، اتفق الموقعون أدناه على أن الأحكام الواردة أدناه تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه الاتفاقية:

#### ١- بالإشارة المادة (٤)

تم التفاهم على أن مواطني قطر و مواطني بقية دول مجلس التعاون الخليجي والشركات المملوكة بالكامل لمواطنين قطريين أو مواطني دول مجلس التعاون الأخرى الخاضعين لأحكام قانون الضرائب القطري، يعتبرون خاضعين للضريبة على المعنى الوارد في الفقرة (١) من المادة (٤) من هذه الاتفاقية.

#### ٢- بالإشارة إلى الفقرتين (١) و (٢) من المادة (٧)

فيما يتعلق بالفقرتين (١) و (٢) من المادة (٧)، تم التفاهم على أنه لتحديد الأرباح العائدة إلى منشأة دائمة للمشروع في دولة متعاقدة تنسب فقط تلك الأرباح التي تنتج عن نشاطات المنشأة الدائمة إلى هذه المنشأة الدائمة. وهذا يعني بوجه الخصوص أنه في تحديد الأرباح الناتجة عن النشاطات المتعلقة بموقع بناء أو تشييد أو تركيب والذي يشكل منشأة دائمة، فإن الأرباح الناتجة عن النشاطات التي تؤدي خارج الدولة المتعاقدة التي تقع فيها المنشأة الدائمة لا تنسب إلى تلك المنشأة الدائمة.

## مادة (٢٨)

## إنهاء الاتفاقية

تبقى هذه الاتفاقية سارية المفعول لفترة غير محددة إلا أنه يجوز لأي من الدولتين المتعاقدين، في أو قبل اليوم الثلاثين من شهر يونيو في أي سنة من السنوات الميلادية الخمس، التي تلي السنة التي تم فيها تبادل أدوات التصديق على الاتفاقية، أن تعطي الدولة الأخرى عبر القنوات الدبلوماسية إشعار بإنهاء خطي، وفي هذه الحالة يتوقف سريان مفعول هذه الاتفاقية:

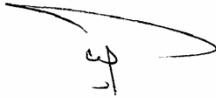
(أ) فيما يخص الضرائب المستقطعة من المنبع في أو بعد تاريخ الأول من يناير من السنة التي تم فيها تقديم الإخطار،

(ب) فيما يخص الضرائب الأخرى للسنة الضريبية التي تبدأ في أو بعد اليوم الأول من يناير من السنة التي تلي السنة التي تم فيها تقديم الإخطار.

إشهاداً على ذلك، وقع المفوضان حسب الأصول المرعية على هذه الاتفاقية.

حررت هذه الاتفاقية من نسختين أصليتين في الدوحة بتاريخ ٢٧ مارس ٢٠٠٧م باللغات العربية، الكورية واللغة الإنجليزية، ويكون لجميع النصوص نفس الحجية. وفي حالة ظهور أي اختلاف، يعمل بالنص المحرر باللغة الإنجليزية.

عن حكومة دولة قطر



عن حكومة جمهورية كوريا

